كلمة ونص

يونس خلف

القائد الإداري

ليس صحيحاً أن كل المؤسسات الضعيفة والغائبة والنائمة تعاني ضعفاً في الإمكانات وأن سبب الضعف هو عدم توفر بعض المتطلبات. الصحيح هو أن أي مراقب لوقائع العمل يستطيع أن يفرز بين العجز في الأداء والعجز في الإمكانات بين ضعف الإدارة ونقص الإمكانات. لكن هل ثمة من يراقب ويتابع ويفرز ويحاسب؟

وعندما يغيب ذلك كله علينا أن نضمن الأداء الأمثل من خلال حسن الاختيار ونزاهته وعدالته لأن ذلك من أهم عوامل النهوض بمؤسساتنا وتطويرها.

من هنا تأتي أهمية وضع الإدارات الضعيفة تحت مجهر الأزمة. ماذا فعلت وهل استطاعت التغلب على بعض الصعاب المتعلقة بالأداء؟ وهل تتمتع بروح المبادرة أم إنها تتسابق مع الزمن لاستغلال ظروف الأزمة لمصالحها؟

ولعله من الطبيعي أن الأزمات والظروف الصعبة تكشف الإمكانات والقدرات الإدارية الضعيفة لدى العديد ممن جاؤوا إلى المواقع الإدارية عن طريق الخطأ. لأن مثل هؤلاء جاؤوا وهم يفتقرون لمقومات تحمل المسؤولية وثقافة التعامل مع الناس وغياب الخبرة في التغلب على الصعاب.. فهذه الأمور من أول المتطلبات الواجب توافرها في القيادة الإدارية حتى تتمكن من إنجاز مهامها بكفاءة عالية، يضاف إليها بعض السمات الشخصية الأخرى التي تلعب دوراً بارزاً في أداء القائد الإداري ولاسيما ما يتصل بالموضوعية والانضباط وحسن الأداء والنشاط والمبادرة والقدوة الحسنة.

اليوم تدفعنا تداعيات الأزمة والظروف الصعبة لتذكير بعضنا بأهمية أن تنتقل مقولة الرجل المناسب في المكان المناسب من الحيز النظري إلى واقع وفعل مؤثر في حياتنا اليومية وإلى التطبيق الحقيقي بعيداً عن الشعارات.

وهنا يمكن أن نقدم أمثلة كثيرة عن عجز بعض القيادات الإدارية عن تفعيل العمل والانتقال من الخسارة إلى الربح، ومن هذه الأمثلة عجز بعض الإدارات عن وضع ضوابط واليات عمل تضمن وصول السلع والمواد الأساسية إلى المواطن ومنع التلاعب والمتاجرة بها من السماسرة.

ومن الأمثلة أيضاً عجز بعض الإدارات عن قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح، وأكثر من ذلك التستر على الأخطاء والتجاوزات التي تحصل بدلاً من معالجتها، وهنا يمكن أن نذكر أمثلة كثيرة عن الفوضى المنتشرة في بعض المؤسسات بدءاً من بالمخالفات والتجاوزات الإدارية وصولاً إلى عدم القيام بالحد الأدنى من الواجبات الوظيفية.

مثل هذه الإدارات الضعيفة بحاجة إلى وقفة للتأمل وإعادة النظر في أسس ومعايير الاختيار عند التفكير بإدارات بديلة كي نتجنب التكرار في الخطأ نفسه عندما نقرر المجيء بإدارات بديلة.

«النقل» تستعد للموسم الشتوي

خزيّم: ضبط الحمولات الزائدة على الطرق وصرف الاستملاكات للمواطنين في مواعيدها

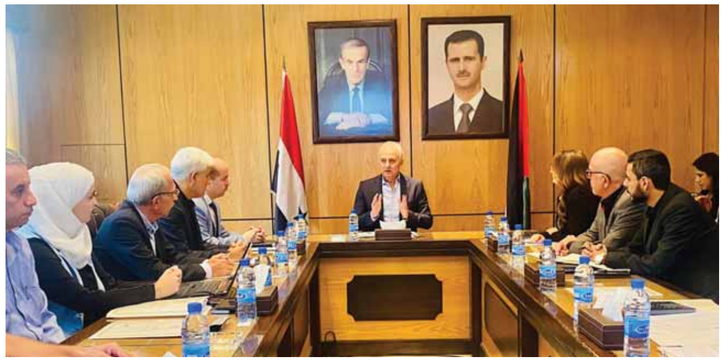

محمود الصالح

ترأس وزير النقل زهير خزيم اجتماعاً موسعاً لتتبع خطة عمل المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية للعام الجاري 2024 وما تم تنفيذه وسبل دعم تنفيذ مشروعاتها المستقبلية، وقد أكد الوزير خزيّم على المراجعة الدورية للأولويات التي تم إقرارها ومتابعتها وتقييمها بكل موضوعية سواء كانت لقطاع عام أو خاص ونسب الإنجاز والجودة المطلوبة، والتركيز على الأوتسترادات والمحاور الرئيسية ذات الغزارات المرورية العالية، ومراجعة العقود والتدقيق فيها ودفاتر شروطها الفنية، وتتبع تنفيذها وتدقيق مراحل تنظيم أي عقود واختصار الزمن بما يخص الحد من ارتفاع وتغير الأسعار، وطالب الوزير خزيّم المؤسسة بالبحث عن الحالة الاستثمارية التي تخدم تطوير العمل وتنعكس على الحفاظ على شبكة الطرق المركزية وتحسين كفاءتها، مشيراً إلى الوقوف عند دور المؤسسة وهويتها وبيئتها القانونية وأخذ دور تخرج فيه من حالة التمويل والحاجة، إلى حالة الاكتفاء والقدرة على الاستثمار بما يخدم خططها التنموية.

كما ركّز الوزير في حديثه على دور الفروع كذراع أساسية في تنفيذ الخطة والتدقيق في الدراسات المقدمة والمشروعات التي تُدرج، واللامركزية في مكانها، والتدريب والتأهيل وعمل البحوث العلمية والمخابر، والتوجه نحو التحول الرقمي والأتمتة.

وشهد الاجتماع نقاشاً حول جوانب السلامة المرورية والدهان الطرقي والشاخصات والإشارات، والمواقع الأكثر أولوية وحاجة وضرورية لتنفيذها وخاصةً التي تتعرض لظروف مناخية كالضباب، أو مواقع المنعطفات وغيرها.

وشدد الوزير خزّيم على ضبط الحمولات المحورية على الطرق، وأخذ الاستعداد للموسم الشتوي والانزلاقات التي يمكن أن تحدث وسرعة التصرف والمعالجات اللازمة، والتأكيد على صرف الاستملاكات للمواطنين في مواعيدها بكل يسر وسهولة.

من جهته بين المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة خلال العام الحالي عملت على 144 مشروعاً استراتيجياً في كل أنحاء البلاد بقيمة تتجاوز 82 مليار ليرة، وأغلب هذه المشروعات هي لأعمال الصيانة للطرق الدولية التي تضررت خلال السنوات الماضية، وهناك 124 مشروعاً لأعمال الصيانة بقيمة تتجاوز 62 مليار ليرة، إضافة إلى وجود 18 مشروعاً تتعلق بهندسة المرور تتجاوز قيمتها 14 مليار ليرة سورية، أما في مجال الدراسات فهناك مشروع لتوريد أجهزة مساحية لزوم الأعمال الفنية في المؤسسة بقيمة تصل إلى أكثر من 300 مليون ليرة سورية، وهناك ملحق عقد لاستكمال الأعمال في مشروع طريق حمص- مصياف تصل تكلفته إلى أكثر من 2،5 مليار ليرة سورية، وكل هذه المشروعات تجري الأعمال فيها بوتيرة جيدة.

أمر خطير في إحدى قرى القنيطرة.. حفر صرف صحي قريبة من مياه الشرب

مدير البيئة لـ«الوطن»: تهدد صحة المواطنين وتؤثر في الموارد المائية

القنيطرة- خالد خالد

اشتكى الكثير من أهالي وسكان قرية كوم محيرس في ريف المحافظة الشرقي والقريبة من طريق دمشق القنيطرة من وجود حفر فنية ومستنقعات كبيرة بسبب عدم وجود صرف صحي ما يسبب الأمراض، مبينين أن الجور الفنية قريبة جداً من خطوط شبكة المياه لكون الجور الفنية مكشوفة، الأمر الذي يشكل خطورة على الأطفال والأهالي، والمؤسف أنه توفي طفل غرقاً في إحدى هذه الجور الفنية عام 2020.

وأعربوا عن أملهم أن تقوم محافظة القنيطرة بتكليف الجهات المعنية بتنفيذ مشروع للصرف الصحي في القرية، علماً أن شركة الصرف الصحي قامت خلال عام 2020 بتنفيذ مشروع للصرف الصحي في البلدة ولكن المشروع توقف ولم يتم استكماله.

وبيّن مدير البيئة علي إبراهيم أنه استناداً إلى شكوى أهالي كوم محيرس من وجود مستنقعات لمياه الصرف الصحي ضمن التجمع السكني وانتشار «الجور الفنية» وعدم وجود شبكة صرف صحي في القرية قامت مديرية البيئة بالكشف على مضمون الشكوى وتبين توزع الحفر الفنية ضمن القرية وفيضان بعضها وتجمعها في مستنقعات ضمن القرية، منوها بأن الجور الفنية والمستنقعات قريبة من شبكات مياه الشرب القديمة والمهترئة، حيث تم تنفيذ شبكة مياه شرب منذ نحو 40 سنة.

وأوضح إبراهيم أن الوضع الحالي للحفر الفنية يعتبر تهديداً لصحة المواطنين كما يؤثر في الموارد المائية سواء كانت مياه الشرب أم المياه الجوفية، منوهاً بكتاب وزارة الإدارة المحلية والمعطوف على كتاب وزارة الصحة رقم 18576 والمتضمن اتخاذ الإجراءات لمنع انتشار فيروس حمى غرب النيل والتي تعتبر المستنقعات سبباً لانتشارها.

ولفت مدير البيئة إلى أنه تمت مخاطبة المحافظة لاتخاذ الإجراءات المناسبة كشفط الحفر الفنية ورش المبيدات وغيرها من الإجراءات كالكشف على خطوط شبكة المياه واستبدال الأجزاء المهترئة لحين تنفيذ مشروع للصرف الصحي بالقرية.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع البلدان والبلديات حمدان السالم أن محافظ القنيطرة وجه شركة الصرف الصحي ومؤسسة المياه وبلدية الكوم لدراسة الواقع واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة برفع التلوث عن أبناء القرية والكشف على الجور الفنية وبيان أسباب تشكل المستنقعات وكذلك الكشف على شبكة المياه والعمل على ترحيل الحفر الفنية الممثلة.

وكشف السالم عن عدم إمكانية تنفيذ شبكة صرف صحي في القرية حالياً بسبب انتهاء الخطة وعدم توفر الاعتمادات الكافية، مشدداً على أنه سيتم وضع القرية بالخطط القادمة، كما ستقوم المحافظة بمخاطبة المنظمات العاملة في هذا المجال من أجل تنفيذ شبكة صرف صحي في القرية ورفع التلوث عن الأهالي.

«الفسفوس» يزعج أهالي حماة

رئيس الدائرة الصحية: ليست ظاهرة خطيرة ولا تشكل أذى وإنما مزعجة

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من المواطنين القاطنين في ضاحية البعث وطريق مصياف وحي جنوب الثكنة بحماة لـ«الوطن»، أنه منذ أيام ليست طويلة داهمتهم أسراب من الحشرات المقززة في عقر دورهم كما يقول المثل الشعبي، مسببة لهم إزعاجات كثيرة.

وأوضحوا أن سبب الانتشار المخيف لهذه الطفيليات هو شاحنات القطن التي تقف بالقرب من محلج الفداء بانتظار دخولها وتفريغ أقطانها لحلجها، أو من شركة زيوت حماة التي تُصنّع الزيت من بذور القطن.

ولفتوا إلى أن معاناتهم من هذه الحشرات تزداد من حرارة الجو، وتمنعهم من فتح النوافذ أو الجلوس في البرندات، مؤكدين أن العديد من أطفالهم يعانون من حكات جلدية أيضاً، نتيجة لسع تلك الحشرات، عدا عن تضرر المؤونة التي كانوا ينشرونها على سطوح المنازل أو شرفاتها.

ويطالب المواطنون الجهات المعنية في المدينة، بضرورة معالجة هذه الظاهرة المزعجة، وتخليصهم من هذه الحشرات البغيضة.

ومن جانبه، ورداً على أسئلة «الوطن»، حول هذه الظاهرة المزعجة ومعاناة المواطنين منها، بيّن رئيس الدائرة الصحية في مجلس مدينة حماة عمر سلامة، أن الحشرات هي ما يعرف شعبياً بـ«الفسفوس» وهي صغيرة الحجم ووجودها موسمي، وهي ليست ظاهرة خطيرة، ولا تشكل أذية للناس، وإنما ظاهرة مزعجة بشكل عام بل مقززة!.. وأوضح أن مجلس المدينة نفذ حملات رش مبيدات حشرية قوية في منطقة جنوب الثكنة التي يقع فيها المحلج ومعمل الزيت ومستودعات الحبوب، وفي تلك المنشآت وبضاحية البعث المجاورة، وعزا هذه الظاهرة الموسمية إلى الشاحنات المحملة بالقطن المورّد للمحافظة. وأكد أن حملات رش المبيدات مستمرة في الأحياء والمنشآت المذكورة، للقضاء على هذه الحشرات قدر المستطاع وأراحة المواطنين منها.

إنتاج 244 طن كحول طبي منها 220 طن كحول أبيض

معمل السكر متوقف في حمص بسبب عدم توفر المواد الأولية

الصالح: مستعدون للعمل لصالح الغير

حمص- يوسف بدور

بين مدير شركة سكر حمص صالح الصالح أن معمل السكر حالياً متوقف عن العمل لعدم توفر المادة الأولية على الرغم من الإعلان بشكل مستمر عن شراء 25 ألف طن سكر خام عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية، كما تقوم الشركة وبشكل مستمر بالإعلان عن التشغيل للغير لكمية 25 ألف طن سكر أحمر خام.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت الصالح أن قيمة منتجات الشركة من المواد الرئيسية «خميرة- كحول طبي- زيت قطن مكرر- صابون» والمواد الثانوية «كسبة- غاز كربون – كحول صناعي» حتى شهر آب من العام الحالي بلغت نحو 28 مليار ليرة، على حين بلغت قيمة المبيعات 10.5 مليارات ليرة.

وأشار إلى أن الإنتاج في معمل الكحول مرتبط بالطلب على المنتج، ونتيجة الحاجة الماسة للكحول الطبي لكونه مادة معقمة ولضرورة تأمين المادة يتم توفير المادة الأولية اللازمة للتصنيع «الميلاس» عن طريق الإعلان عنها وتأمينها من السوق المحلية «معامل تكرير السكر» بعد أن أصبح تأمينها عن طريق الاستيراد صعباً نتيجة الحصار المفروض على البلاد.

وبين أن المعمل أنتج حتى آب الماضي 220 طن كحول أبيض و24 طن كحول صناعي و37.16 طن غاز كربون، ويتم تسويق منتج الكحول الطبي عبر مؤسسة التجارة الخارجية «فارمكس» والقطاع الصحي العام والمرخصين من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمعمل الخميرة لفت الصالح إلى أن المعمل ينتج مادة الخميرة الطرية بطاقة 24 طناً يومياً من مادة الميلاس وهذه الكمية تغطي حاجة 4 محافظات حمص- حماة- طرطوس- اللاذقية، مشيراً إلى أن المعمل متوقف حالياً لحين توفير المادة الأولية عبر الإعلان عن شراء المادة الأولية «الميلاس».

وأكد الصالح أنه يتم بشكل مستمر إجراء عمليات الصيانة الدورية والتأكد من جاهزية المعمل بعد الانتهاء من تجميع كميات بذور القطن التي خصصتها المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان للمعمل، حيث تم إنتاج 99 طناً خلال شهر آب ليصبح إجمالي إنتاج المعمل منذ بداية العام حتى نهاية شهر آب 158 طن زيت قطن مكرر ناتجة عن تصنيع كمية 1588 طن بذور قطن.

وبين أنه يتم تسويق المنتج عن طريق مؤسسات التدخل الإيجابي «المؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية»، إضافة إلى طرح المنتج في صالة البيع المركزية التابعة لوزارة الصناعة والبيع لنقابات العمال التابعة للقطاع العام.

وأشار الصالح إلى أن الشركة تقوم بالإعلان بشكل مستمر عن إمكانية عصر وتصنيع بذور قطن أو دوار الشمس بالأجرة لمصلحة الغير للحيلولة دون توقف المعمل وذلك خلال فترات عدم توفر بذور القطن.

وأوضح الصالح أن الإنتاج في قسم الصابون مرتبط بتشغيل معمل الزيت وتحقيق الجدوى الاقتصادية، مشيراً إلى أن القسم أنتج كمية 31 طن صابون خلال شهر آب 2024 لتصبح الكمية المنتجة من بداية العام حتى شهر آب 64 طن صابون.

وأشار الصالح إلى أن الصعوبات التي تعاني منها الشركة تكمن في قدم بعض الآلات في الخطوط الإنتاجية للمعامل، حيث إن بعضها مازال يعمل منذ تأسيس الشركة في العام 1948، إضافة إلى صعوبة كبيرة في تنفيذ الكثير من مشروعات الخطة الاستثمارية الخارجية إضافة إلى صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج ذات المنشأ الخارجي وبأسعار مناسبة بسبب العقوبات والحصار.

وبين أن هناك صعوبة في تأمين المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع وخاصة السكر الأحمر الخام ما يؤدي إلى توقف هذا المعمل منذ عام 2017 إضافة إلى الانخفاض الكبير في كميات بذور القطن الواردة من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان وذلك بسبب خروج مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة بالقطن عن سيطرة الدولة.

وأضاف: الشركة تعاني نقصاً حاداً في عدد العمال نتيجة التسربات التي حصلت خلال الأعوام الماضية وعدم تمكن الشركة من تعويض النقص الحاصل بالمؤهلات العلمية المطلوبة.